"التكوين المجتمعي للهند واثره في الوحدة الوطنية"

أ.م.د. نادية فاضل عباس فضلي(*)

المقدمة

تعد الهند اليوم أكبردولة ديمقراطية في العالم الثالث واستطاعت الحفاظ على وحدتها الوطنية في احلك الظروف ،ويرجع تأريخ الحضارة الهندية لأكثر من خمسة الاف سنة خلت، وحققت عن طريق تراثها وثقافتها وفلسفتها وتقاليدها ونهضتها وحدتها الوطنية، وأخذت مكانها بين الأمم الساعية للتقدم والرقي، وللهند تقاليد ثقافية عريقة ومتميزة تراثياً ومجتمعياً، ولازلت مظاهرها ماثلة للعيان إلى أيامنا هذه ، نظراً لتأريخها الحافل بالحضارة والانجازات، وانصهار ثقافات الشعوب الغازية على مدار القرون مع ثقافة المجتمع الهندي المتنوعة، ولكن برغم من كونها دولة علمانية الا انها مارست عبر حكوماتها المتداولة صنوفاً متعددة من الاقصاء والتهميش تجاه ابناء الشعب الهندي وخصوصاً المسلمين وهذا ما اثرعلى أداء الدولة ومصداقيتها منذ الاستقلال في العام 1947 ولحد يومناهذا ، ولكن هذا لايعني بالمطلق انها دولة لاتمتلك مقومات الوحدة الوطنية وممارسات العمل الديمقراطي لحد الان على اقل تقدير، فإليات العمل الديمقراطي فيما يتعلق بالانتخابات والتصويت في الولايات الهندية مازال معمولاً بها ، ولكن تتداخل التقسيمات المجتمعية والدينية والطبقية لتفرز صراعات تظهرالى السطح بين الحين والاخر مما ينذر بتفككها اذا لم تأت قيادات سياسية تحسن التدبير بحيث يصل حد الصراعات في الهند الى حد نشوب الحرب بمختلف مسمياتها طائفية ودينية واجتماعية واقتصادية.

وكثيراً من راهن على تقسيم الهند وتجزئتها منذ استقلالها عن الاستعمار البريطاني ، ولكن الهند استطاعت البقاء موحدة الى يومنا هذا ، رغم عظم التحديات التي واجهتها من هنا تنطلق فرضيتنا في ان التكوين المجتمعي للهند سيكون عامل موحد في الهند خلال

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

السنوات القادمة نتيجة ديمومة الديمقراطية واستمراريتها، فهي تمتلك مقومات الدولة الناجحة من حيث وجود مستويات من الاندماج بالدولة ، ووجود هويات وولاءات سياسية متعددة مع توافر قدر لابأس به من درجات الثقة المؤسساتية في مؤسسات الدولة، وعليه سيتم تقسيم هذه الدراسة الى المحاورالآتية:

المقدمة

المحورالاول: يتناول التركيبة العرقية والدينية واللغوية في الهند .

المحورالثاني: يتناول علاقة الدولة بالمكونات المجتمعية واثرها الايجابي والسلبي على الوحدة الوطنية

المحورالثالث:يتناول المتغير الديني في المجتمع الهندي ورؤية الدولة الهندية له.

الخاتمة

المحورالأول: نبذة تأريخية عن التركيبة العرقية والدينية واللغوية في الهند

مثلت الهند الموحدة والتي كانت تضم ضمن حدودها مايعرف اليوم بباكستان وبنغلاديش مصدر جذب للغزاة من جهة الغرب ، والذين جاءوا في أغلب الحالات عبر ممر خيبر على الحدود الأفغانية ، ولم يكن " محمد بن القاسم الثقفي" أول من جاء بالإسلام إلى الهند ، فقد سبقه البحاره والتجار والدعاة العرب الذين كانوا قد توافدوا الى الهند عبر ساحل " كيرلا" في جنوب غرب البلاد ، وقد حدث هذا بعد عقود طويلة من وفاة الرسول محمد عليه الصلاة والسلام ابتداءاً من 92 هجرية ، ولقد استفاد العرب من السيطرة على طرق الملاحة البحرية من الهند كثيراً ، وبعد ثمانية قرون تبع الملاح البرتغالي " فاسكو دي جاما"الطريق الملاحي العربي وتمكن من الوصول الى "كاليكوتا" في "كيرلا" في العام 1498 ، فقد قام " أحمد بن ماجد" بإرشاده حتى الساحل الهندي ، ثم تلا ذلك وصول البريطانيين والهولنديين والفرنسيين الذين جاءوا بداية كتجار في منتصف القرن 18 ثم سرعان ماراودتهم طموحات السيطرة على الهند ، قبل أن تتمكن بريطانيا من هزم كافة القوى الاوروبية الأخرى الساعية لاحتلال شبه القارة الهندية ، واندفع البريطانيون نحو السيطرة على الهند لملء الفراغ الذي عاشته الهند نتيجة الضعف والتفكك الذي أصاب حكامها من المغول بعد وفاة " أورانجزيب" آخر أباطرتهم العظام

في 1707 ، ونجح البريطانيون في هزيمة حاكم البنغال الهندي في معركة "بلاسي "في العام 1757، وذلك عبر اختراق جبهة الهند الشرقية في سابقة تأريخية، ولم يقم البريطانيون بنهب سريع ليعودوا بعده الى أوطانهم ، كما لم يستقروا في البلاد ولم يجعلوها موطناً لهم ، فعدد البريطانيين في الهند آنذاك لم يتجاوز 100 الف نسمة ، ومع ذلك تمكنوا من السيطرة على بلد يزيد عدد سكانه آنذاك عن 300 مليون نسمة في العام 1947، وهو العام الذي استقلت فيه الهند (1).

في معرض الحديث عن الهند نرى ان هناك اليوم تمثيل كامل لمختلف الاعراق فقد ورد على الهند موجات متتابعة من هجرات وأجناس مختلفة ، وتختلف في أجناسها اختلافاً بيناً شديد الوضوح ، وأغلب من سكن الهند في الغالب قوم سود لهم سمات الأجناس الحامية الذين قطنوا الغابات ولاتزال منهم بقايا منقرضة منعزلة تسكن وسط الهند اليوم ، وقدم إلى الهند بعد ذلك موجات تورانية وافدة من الشمال فدفعوا بأهل البلاد أمامهم صوب الأماكن الجبلية في الوسط ، وما لبثوا ان توالدوا معهم ، فظهر الدراوريون ، والتمول أقدم من سكن الهند ومنهم أغلب سكانها اليوم ، وتوالت موجات الآريين البيض والسيث والهون على الهند قادمة من ناحية الشمال الغربي ، فاكتسحت أمامها التوارنيين وأخضعتهم والدراوريين والتمول لسلطانها ، وسكن هؤلاء البيض في بادئ الأمر إقليم البنجاب باب الهند الآري ، ثم انتشروا بعد ذلك في منطقة "دوآب "التي صارت مركزاً لحضارتهم (2).

والمجتمع الهندي قسم منذ القدم إلى طبقات اجتماعية متمايزة ، ولايزال هذا النظام يلعب دوراً خطيراً في الحياة الاجتماعية والسياسية وطبقاً لذلك يقسم المجتمع الهندي إلى اربعة طبقات رئيسة وهي (3):

1. البراهمة : وهم على رأس المجتمع الهندوسي وتعود اليهم القيادة الدينية .
2. الكاشتريا : وهم طبقة المحاربين والحكام.
3. فايشيا: وهم ملاك الاراضي والفلاحون والتجار .
4. شودرا: اي المنبوذين وهم خارج الطبقات الثلاثة الاولى بما فيهم المسلمون.

كما يلاحظ ان غالبية الشعب الهندي ينتمون إلى طبقة الشودر ، ولكن طبقة البراهمة لاتتجاوز نسبتها 5% من ابناء المجتمع الهندي هي فقط التي تسيطر على المناصب العليا في الدولة .

وتتميز الهند عن دول العالم بكونها تتشكل من تركيبة عرقية واثنية متعددة وشكلت هذه المميزات عامل للقوة وحققت لها مكانة متميزة بالنسبة للحضارات العالمية (4).

وبناءاً على تعداد العام 2001 المعتمد، فإن عدد سكان الهند اليوم يزيد عن 1.03 مليار نسمة ، واشارت التقديرات للعام 2009 إلى أن هذا العدد قد بلغ 1.16 مليار نسمة ويشكل الهندوس 82% من السكان بينما تتوزع النسب الباقية على المسلمين 13.4% والمسيحيين 2.3% والسيخ 1.9%، وهناك اقليات اخرى أقل تعتنق الديانات الجانية والبوذية والزرادشتية واليهودية ، واذا كانت الزرادشتية (الفارسية) قد أتت من فارس فإن اليهودية في الهند تمتد جذورها إلى ساحل الليفانت، ويعيش معتنقوا هاتين الديانتين بإعداد صغيرة للغاية لاتتجاوز عدة آلاف في مدينة مومباي عاصمة الهند التجارية ، وتعد السيخية والجانية والبوذية ديانات متفرعة عن الهندوسية ، ومن الملاحظ أن البوذية التي نشأت عن الهندوسية وانتشرت في جزء كبير من شرق وجنوب شرق آسيا ، لايعتنقها في الهند اليوم سوى عدد محدود للغاية لايصل إلى 1% من سكان الهند ، فقد طرد البوذيون من الهند قبل 1500 سنة ، وذلك عن طريق حكم الملك " بوشيميترا سونجا" وأجبر من بقي منهم في الهند على أعتناق الهندوسية (5).

ومن ابرز الديانات الموجودة في الهند اليوم هي :

1. الهندوسية :هي الديانة الغالبة في الهند ، وهي ديانة وثنية قديمة يعتنقها معظم أهل الهند اليوم وتشكل في مجملها مجموعة من العقائد والتقاليد تجمعت بشكل تراكمي عبر مسيرة طويلة بدأت من القرن الخامس عشر قبل الميلاد وحتى وقتنا الحاضر ، وتتسم ببعض القيم الروحية والخلقية المتشددة إلى جانب المبادئ القانونية والتنظيمية تتخذ عدة آلهة مرتبطة بالاعمال والمناطق المتعلقة

بها ، فلكل منطقة إله ولكل عمل أو ظاهرة إله آخر ، ولايوجد للديانة الهندوسية مؤسس معين ولايعرف لمعظم كتبها مؤلفون معينون فقد تشكلت أسس الديانة وكذلك نصوصها بكتبها الخاصة عبر مراحل زمنية طويلة وان اغلب الظن ان الآريين الغزاة الذين قدموا الى الهند في القرن الخامس عشر قبل الميلاد هم المؤسسون الأوائل للديانة الهندوسية وفي القرن الثامن قبل الميلاد تطورت الهندوسية على أيدي الكهنة البراهمة الذين يزعمون أن في طبائعهم عنصراً إلهياً ثم تطورت مرة أخرى في القرن الثالث قبل الميلاد عن طريق عدة نصوص جديدة أضيفت وعرفت بأسم قوانين (منو شاستر) واهم كتبها الفيدا وتعني الحكمة والمعرفة (6).

2. الاسلام : في العام 713 دخل " الحجاج بن يوسف الثقفي" ، بلاد السند واوقف الفتح هناك بسبب ما كانت تتعرض له الخلافة في بغداد من مصاعب، وفيما بعد أقامت أسرة الغزنويين مملكة إسلامية في جبال " غزني" استمرت حتى العام 740 ، اذ هزمت في حرب ضد إحدى الممالك المجاورة (غاراجا – براتيهارا) ، وفي خضم الخلافات بين الممالك الأسروية الهندية ، نهض في 997 " محمود الغزني" (971–1030)، وكان قد توصل إلى استعادة دولة " الغزنويين" واعلن نفسه ملكاً وبدأ بشن غارات متلاحقة بين (1000–1025)، على راجا لاهور ، وغزا البنجاب واطاح بالملوك الهنود وتميزت الديانة الاسلامية في الهند بسماحتها وبصدقها واقبل على اعتناقها عدد كبير من الهنود وانتقلت عن طريق التجار العرب(7).

3. السيخية: ينتسب السيخيون الى السيخ وهو مصطلح يعني العارف أو المريد، وقد أطلق المصطلح على اتباع المعلم " نانك" (1469–1539)،الذي ظهرت دعوته في البنجاب (الهند) ومازال اتباعه يتركزون هناك ، حيث توجد العاصمة الروحية للسيخ " أمراتسر"، كما يتوزعون على كثير من العواصم العالمية الأخرى ، ويتميزون عادة باللحي الكثة والعمائم الملونة الكبيرة ويزينون معاصمهم بالأساور الفولاذية ،وهذه الطائفة الدينية التي يبلغ تعدادها اليوم

حوالي 25 مليون نسمة ، تهدف السيخية الى تطهير عقائد الهندوس ، ومن ثم أتسمت تعاليم صاحب المذهب السيخي بالسلبية ، فقد أنكر أشد الانكار قيود الطبقات والمعتقدات الخرافية ، ودعا الى المساواة بين الناس جميعاً ، والسيخية كالاسلام تستنكر الأصنام وتتمسك بالتوحيد وربها هو رب الخلق جميعاً (8).

والهند مثلها مثل إسبانيا احتفظت بتراث إسلامي لغوي وسياسي وسياحي ومثل جزءاً من هويتها الثقافية على المستوى العالمي ، لم يأت المسلمون إلى الهند ليعيشوا على أطراف البلاد أو ليعبروا مع العابرين، ففي القرن العاشر الميلادي كما قلنا تمكن " محمود الغزنوي " من الانطلاق من أفغانستان ليضم إقليم البنجاب لدولته الكبرى وكانت فتوحاته المهيبة في غرب الهند تمهيداً لسيطرة الحكم الإسلامي في القرن الثاني عشر الميلادي ، وستة قرون تلت التاريخ خضعت فيها الهند لحكم إسلامي في معظم حقبات تلك المرحلة من نهاية القرن الحادي عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر وتشكلت صورة الهند عالمياً عبر حكامها من المسلمين من الغوريين والخليجيين وآل تغلق والمغول ، الذين لم يتركوا الساحة للاحتلال البريطاني إلا في منتصف القرن التاسع عشر ، وخلال تلك القرون الطويلة سميت الهند في كتب الرحلات والاسفار بقرص عسل النحل المتشابك في حلقاته الثقافية موطن للتعدد الديني والعرقي واللغوي ، ومثال حي للتنوع داخل الوحدة ، وكانت الهند ترفع شعار " عش ودع غيرك يعش" ، ووطناً رفع شعار " تقبل الآخر كي يتقبلك" ، كما تم تصويرها كأرض أنتجت حكماً وتجارب في التعايش ، وفي مقدمتها تلك الحكمة القائلة " اذا كنت تعيش في سكينة وأمن فصل لربك كي ينعم جارك بما تنعم به" (9).

ومع كل هذه الأديان فليس هناك ديانة معينة للدولة كونها دولة علمانية ، ومن أجل تأكيد طبيعة الدولة العلمانية للجمهورية أضيفت كلمة علمانية إلى مقدمة الدستور بمقتضى قانون الدستور للعام 1976 ، التعديل الثاني والاربعون ، كما أدخلت أيضاً الكلمة على الواجبات الأساسية في الجزء الرابع (أ) اذ تنص ان كل فرد عليه ان يلتزم بدعم الانسجام وروح الأخوة المشتركة بين كافة الهنود والسمو فوق كل العلاقات

الدينية ، ولم تنجح الهند بعد في ازالة العلاقات الطائفية كلية ، فهناك بعض الجماعات الدينية من الاغلبية والاقلية تقوم بأعمال عنف بين الحين والآخر سواء بين المجموعات الدينية او الطبقات المختلفة (10).

اما بالنسبة للغة فيعترف الدستور الهندي ب22 لغة ، وتعد اللغة الهندية اللغة الرسمية للبلاد ، بينما الانجليزية لغة رسمية قرينة للهندية ، وتنتشر في البلاد 33 لغة أخرى فضلاً عن الفي لهجة محلية ، ويتكلم الهندية نحو 18% من سكان البلاد، وهي لغة الشمال بشكل أساسي وتشير التقديرات إلى أن 40% من المواطنين يفهمون ويتكلمون تلك اللغة لكن في الولايات الجنوبية مثل" "كرنتاكا" و"كيرلا" و"اندرا براديش" و"تاميل نادو" و"وولايات الشرق الممثلة في "البنغال الغربية" وآسام" و"تريبورا" و"ناجالاند" و"ميزورام" و"ميجاليا"و "مانيبور"وغيرها يفضل السكان التحدث بلغاتهم الإقليمية "وباستثناء بضع ولايات يتحدث المسلمون في الهند اللغة الأوردية ، وتجدر الأشارة إلى ثمة تشابه كبير بين اللغتين الهندية والأوردية ، وعلى أية حال يفهم المسلمون اللغات الإقليمية الأخرى وبوسعهم التحدث بها ، ورغم أن الإنجليزية ليست اللغة الأم في أي ولاية هندية ، إلا أن ربع السكان يمكنهم التواصل بهذه اللغة، ولدى 10% من سكان البلاد القدرة على استخدام قدر أو آخر من الإنجليزية تحدثاً وكتابة ،ومرد ذلك إلى الموروث البريطاني الذي ساعد الهند على التفوق على الصين في صناعة البرمجيات المعتمدة على الانجليزية ، كما ساعدت الإنجليزية في نهوض قطاع صناعة الخدمات في الهند الأمر الذي أتاح للشركات متعددة الجنسية اتخاذ الهند مقراً لأعمالها وخاصة تلك المرتبطة بالنشر والخدمات المصرفية والتجارية(11).

ويشير التراث الهندي ان لغات الهند ترد الى أصلين أثنين الاصل الآري واليه ترجع أغلب لغات الشمال وقسم من لغات الوسط ، والسنسكريتية هي أشهر لغات الجنوب ومناطق متفرقة من الوسط والشرق والسنسكريتية هي أشهر لغات الهند الآرية القديمة واعرقها وبها كتبت اسفار الهند المقدسة القديمة ، وتروج في الدكن والجنوب لغة تامل وتليجووهما من اللغات الدراورية القديمة ، واعظم لغات الهند انتشاراً هي اللغة الأردية ، وهي لغة آرية وضع قواعدها ونحوها علماء المسلمين ، وكلمة اردو معناها

المعسكر ، أي معسكر الجيش وأسرى المغول والترك المسلمين حول دلهي ، اذ نشأت هذه اللغة في القرن العاشر الهجري والفاظها مزيج من العربية والسنسكريتية والفارسية والتركية وتكتب بالحروف العربية مع الاضافات الفارسية ، كما ان الفارسية رائجة في الاوساط الإسلامية والمجوس الذين يعرفون بالبارسيين محتفظون بلغتهم البهلوية القديمة (12).

وفي نفس هذا السياق نرى ان تأثير اللغة العربية في الهند قد نسب الى ورود الاسلام في هذه البلاد النائية ، ولو ان اللغة الفارسية قد ضج بها البلاد كما نالت إشراف الأمراء والسلاطين عليها ، ولكن مركزية اللغة العربية معترف بها عن جهة العلوم الإسلامية العربية وعلى هذا فقد اثمرت محاولات حقول العلوم والآداب العربية وتطويرها الى حد غبطها واثنى عليها علماء البلاد العربية وقد نالت ولاية " بيهار" درجة ممتازة على ساحة الهند العامة في مجال اللغة العربية وآدابها عن جهات عديدة وما بذله علماءها في تطوير اللغة العربية وآدابها والعلوم الإسلامية من جهود جبارة يعتز به تاريخ الهند (13).

وكان المسلمون في الهند ومازالوا ينظرون الى اللغة العربية على أنها لغة مقدسة ، اذ نزل بها القرآن الكريم وفيه الاحاديث النبوية الشريفة وكان جل اهتمامهم بالتفسير والحديث والفقه وما اليها ، وكان القليل من يتقنها إلا أنها لم تلق رواجاً في الهند كالفارسية مثلاً ، لانها لم تكن لغة الحكومة والديوان في اي وقت كما لم تكن لغة للعامة (14).

طبقاً لما تقدم نرى ان الهند تتكون على الصعيد الاجتماعي من فسيفساء متنوعة عرقياً ودينياً ولغوياً وهذا ما ساعدها على مر التأريخ من مسايرة صيرورة التقدم الحضاري وأخذ وضعها بين الأمم المتقدمة، فعلى الرغم من تعرضها تأريخياً لغزوات متعددة ، الا أنها أستفادت من ذلك فقد تشكل على أرضها مزيج فكري ثري ، وقد ترك تأثير تلك الغزوات والفتوحات تأثيرها دون ان يتعارض مع حقيقة ان الهند تبدو في أغلبها ذات ثقافة هندوسية ، كما ان هذا التمازج بين الثقافات قد أضاف على المجتمع الهندي طابعاً ذا نكهة خاصة من ابرز مظاهره التنوع والاختلاف والتعايش بين مختلف

الاجناس بالرغم من بروز تطرف ديني وخاصة تجاه المسلمين بين الحين والآخر ، ولكن ذلك لم يمنع من وجود تقاليد ديمقراطية عريقة وعميقة سمحت لكل الاجناس بالعيش سوياً .

المحورالثاني" المتغير المجتمعي في الهند واثره الايجابي والسلبي في الوحدة الوطنية

ان الهند كدولة يلاحظ انها استمدت واخذت من مختلف المصادر والموارد، وبغض النظر عن اختلاف المصادر التي استقت منها تنوعها وتعدد اساليبها ونماذجها وأشكالها ، فأننا نلمس فيها وحدة رائعة في الشعور ، وهذه الوحدة التي ظلت على مر العصور والاجيال مصدر وحي والهام الثقافة الهندية الذي يعد جزءاً مهماً من المتغير المجتمعي ، وباستثناء محتمل للحضارة الصينية فما من حضارة من حضارات العالم تستطيع ان تضاهي الحضارة الهندية من حيث سعة حجمها وزمنها ، فمساحة الهند وتعداد سكانها وتنوع اجناسها وعمق تأريخها قلما يوجد لها مثيل في العالم ، أما حيوية الثقافة الهندية فهي متميزة فعلى الرغم من آلاف التقلبات ،فإنها استطاعت البقاء حتى العصر الحديث ، على أن الهند لم يتسن لها أن تعمر فحسب ، ولكنها أبدت من النشاط والحيوية مايبشر بأنها ستتحول إلى مصدر من انفع المصادر وأكثرها فائدة للثقافة العالمية في المستقبل ، وقد أكتسبت الهند هذه الميزة بفضل ذاتيتها الهندية التي فرضت الوحدة على كل التباين والتنوع وحاكت في نسيج واحد من الحياة الوطنية مختلف العناصر التي تسربت إليها بأنواعها وألوانها وصفاتها المتعددة (15).

إن عاملي الوحدة والتناسق هما الدعامتان الأساسيتان لاستمرار التقاليد الهندية ، فقد أنتج العالم القديم الكثير من الحضارات في مختلف البلدان ، وقد تلاشت وأنهارت جميعها باستثناء الحضارتين الهندية والصينية ، والواقع ان الهند وحدها هي البلد الذي شهد قيام حضارات قديمة وتبدلها دون ان تمس هذه الحضارات بوحدة البلاد الأصلية وما يقال عن الصين الى حد ما ، وما كان لهذا ان يتحقق الا بفضل مقدرة المجتمع الهندي وطاقته على تكيييف نفسه هي دليل الحياة ، ويمكن استمرار الحضارة الهندية وتعميرها طويلاً فيما ابداه الفكر الهندي والمجتمع الهندي من تكيف مع الظروف في مختلف العهود والأوضاع بمرونة لاتجارى ، ان عاملي الوحدة والشمول يلازمان كل ثقافة حية صادقة ،

ولابد لهما الى حد ما ان ينتميا إلى صميم هذه الثقافة ، وكما هو معروف فإن الثقافة من المعاني التي لايمكن تحديدها بسهولة ، وذلك لانعدام أي ميزة او علامة فارقة تميزها عن شئ آخر ، وهي دائماً وأبداً خليط ومزيج من عناصر متباينة الأهمية والحيوية ، والثقافة في هذا الاطار هي وليدة النظام وتعبر عن نفسها عادة بواسطة اللغة والفنون أو الفلسفة أو الدين والعادات والطقوس الاجتماعية والمؤسسات السياسية والاقتصادية ، على ان واحدة منها على انفراد لايمكن عدها ثقافة ولكنها بمجموعتها متلازمتان تتم إحدهما الأخرى، فليس هناك ثقافة من دون حضارة وإن كان من الممكن قيام حضارة لم يتيسر لها بعد تنمية ثقافتها ،والسائد في أكثر الاحيان هو وجود شعوب متمدنة لم يتسن إلا لعدد ضئيل منها ان يحقق ثقافة لنفسه وهذه بالتأكيد له اثاراً إيجابية على الثقافة الهندية، كما اكد المفكر الهندي " محمد عبد السلام الرامبوري " على اهمية التسامح الذي تتمتع به الأمة الهندية تجاه كل مايعرض عليها من افكار ومعتقدات ، وذلك في ضوء مافرضته هذه التعددية من ضرورات التعايش السلمي والتسامح فيما بين اتباع الديانات والمعتقدات الهندية تجاه بعضهم البعض ، خاصة وان هذه الديانات تتعدد بداخلها الفرق والمذاهب الدينية ، بالاضافة الى ان كثيراً منها باستثناء الديانات السماوية قد انبثقت من رحم الديانة الهندوسية مثل الجينية والبوذية وغيرها ، وعليه اخذ الخلاف حول بعض المعتقدات بين انصار هذه الديانات مسلكاً سلمياً في الغالب وليس اقصائياً او عنيفاً ، والانسان الهندي بفضل طبيعته المتدينة لم يجد غضاضة في ان يعترف ويقبل بوجود ألهة أخرى الى جانب ألهته التي يؤمن بها ، غير أن هذا التسامح الديني الذي شهدته الهند التقليدية يظل في احسن أحواله تسامحاً سلبياً لأنه انحصر بدرجة أساسية حول التعايش السلمي فيما بين اتباع هذه الديانات والمعتقدات المختلفة دون ان يمتد إلى اوجه الحياة الاجتماعية الأخرى ، ويكفي الاشارة في هذا الخصوص إلى ماتتضمنه الديانة الهندوسية من تنظيم طبقي صارم يفتقر إلى ادنى درجات التسامح بازدرائه الطبقات الأضعف وبخاصة من الشودرا والمنبوذين (16).

وعند الحديث عن المجتمع الهندي نرى انها تعرضت دوماً للغزو العسكري والحضاري فقد تشكل على أرضها مزيج ثري من الثقافات ، فقد ترك التأثير العربي والفارسي

والتركي والمغولي اثاراً ملموسة الى اليوم ، دون ان يتعارض هذا مع حقيقة أن الهند في معظمها تبدو ذات ثقافة هندوسية بالدرجة الاولى نتيجة لهيمنة الهندوس على مفاصل الدولة ، ولكن من زاوية اخرى نرى ان الدولة اعطت الانكليزية لغة المستعمر البريطاني فرصة لفهم الغرب ولتقدمها بدرجة أفضل مما تحقق في كثير من البلدان الاخرى في المنطقة ، وقد ساعدت هذه اللغة الهند على تجاوز الصين في تكنولوجيا البرمجيات كما في قطاع الخدمات وربما لهذا السبب يعاني اليابانيون من تأخر نسبي في تعلم اللغة الانكليزية وان كانوا يحاولون علاج تلك الفجوة بوتيرة اسرع (17).

وعند الحديث عن الهند في مرحلة الاستقلال كان" جواهر لال نهرو" (*) اول رئيس وزراء للهند في العام 1947 يشعر بخصوصية المجتمع الهندي وضرورة احترام القيم المختلفة التي تحكم مكونات المجتمع ، وقد تجلى ذلك في نمط حكمه للبلاد ورفضه لكل محاولات فرض التجانس بين الجماعات المختلفة ثقافياً ، ولكنه في المقابل دعى لاستيعاب الجماعات الثقافية في إطار مشترك ، لأنه بدون ذلك لايمكن بناء أمة خصوصاً في مثل المجتمع الهندي وقد قامت دعوته على أساس عدم فرضها بالقوة على الجماعات الثقافية ، وانما عبر تطوير القناعة بضرورتها تربوياً عن طريق التواصل ، وأن الحكومة الهندية تكفل للجماعات الثقافية حرية تكريس هويتها ، وبالتالي فليس من مهمة الحكومة أن تتدخل في شؤون الجماعات وانما تسعى لإعطائها أقصى درجات الحكم الذاتي وهذا عد عامل إيجابي في بناء الدولة الهندية والحفاظ على وحدتها آنذاك (18).

ويلاحظ ان اشكال التعددية التي فرضت نفسها واقعياً في الهند تتمثل في التعددية العقائدية والسياسية ، وقد تكرست هذه الظاهرة منذ حقبة استقلال البلاد عن الاحتلال البريطاني في العام 1947، اذ اضفى " جواهر لال نهرو" للهند صبغة دستورية من خلال التركيز على التعددية التي تصبغ المجتمع الهندي ، اذ قال في خطاب وجهه لوزراء الحكومات المحلية ((ان التنوع في المجتمع الهندي هائل وهذا التنوع يمكن مشاهدته في كل ما حولنا ، ولكنه موجود ايضاً حتى على مستوى الملامح وعلى مستوى طرق التفكيرورغم كل هذا التنوع الهائل لايمكن ان نخطئ في كوننا دولة موحدة))، (19).

ولكن نرى أن القومية الهندوسية هي التي هيمنت على المجتمع الهندي فعلياً وهي تمثل اثاراً سلبية على علاقة المكونات المجتمعية بمختلف تقسيماتها وصنوفها ، اذ كانت القومية الهندوسية قد نشأت مبكراً في بداية القرن العشرين ، كشكل من أشكال المقاومة الثقافية للتغريب والاستعمار البريطاني ، وجاء أعضاء هذه القومية في تلك الحقبة من " البراهمة" وهي الطبقة المسيطرة سياسياً وثقافياً ، ولم تكن حركة القومية الهندوسية في تلك الحقبة تطمح سوى إلى تحرير الهند من الاستعمار ولم تكن ذات توجهات معادية للمسلمين ، وتصنف القومية الهندوسية سكان الهند إلى ثلاث فئات ، الأولى تضم الهندوس عرقاً وثقافة وديناً وهم أبناء الهند الأصليون ، والثانية تشمل المنشقين عن الديانة الهندوسية ويمثلهم السيخ والبوذيون ، أما الثالثة فتجمع أبناء " المحتلين الغزاة"الذين تخلفوا حينما رحل المستعمرون ويمثلهم المسلمون والمسيحيون ومن أعتنق ديانتهم من الهندوس وهؤلاء هم الأعداء الحقيقيون للأمة الهندوسية بوصفهم أذناب الاستعمار ، وتبنت القومية الهندوسية ثقافة " الهندوتفا" التي يعود عمرها لنحو قرن من الزمان ، يقصد بالهندوتفا" مركباً متكاملاً من القواسم الدينية والثقافية والانتماء لأرض واحدة وملامح اجتماعية متشابهة ومستقبل تسود فيه الديانة الهندوسية على غيرها من الديانات وتسترد مجدها القديم الذي دنسه من وجهة نظرها المسلمون والمسيحيون والسيخ (**20**).

ومنذ مجئ نهرو للسلطة وهيمنة حزب المؤتمر الهندي(*) في آب **1947**، كانت لديه رؤية عن الإمكانية التاريخية عن طريق فهمه مسار الغرب الذي رأى فيه " نهرو" أهمية عالمية وكان مقتنعاً بأن الهنود لكي يحافظوا على استقلالهم المكتسب حديثاً، عليهم ان يعهدوا بمستقبلهم الى دولة وطنية واجبها الاساس توجيه التنمية الاقتصادية ، ولكن عليها في الوقت نفسه بناء نظام دستوري غير ديني وتوسيع نطاق الفرص الاجتماعية والحفاظ على السيادة على الساحة الدولية ، وقد أصبحت هذه الرؤية الشاملة ممكنة بعد العام **1947**، ولم تكن حجة " نهرو" إيديولوجية أو نظرية بل أنها نشأت من خلال التكيفات العملية المستمرة في مواجهة ظروف الطوارئ السياسية ، وجاء تقسيم الهند وانفصال مسلميها وانشاء دولة باكستان الشرقية والغربية بأسرع مما يمكن فقد واجه "

نهرو" كرئيس وزراء الأزمة ورئيس حزب المؤتمر الحاكم بحزم ، اذ دفع انشاء دولة ذات أغلبية مسلمة بأسم باكستان الكثيرين في داخل المؤتمر إلى المطالبة بأن تعلن الدولة الهندية صراحة انها المدافع عن مصالح الأغلبية الهندوسية للبلد، ودعا أعضاء المؤتمر آنذاك مثل " الابهاي باتيل"(*) من غوجرات و" راجندرا براساد" (*) من بيهار الى فصل الموظفين المسلمين في الحكومة من العمل ورأوا انه لاداعي ان يحمي الجيش الهندي المواطنين المسلمين ، اما بالنسبة لنهرو فقد مثل التقسيم كارثة شخصية فكتب في تشرين الاول 1947 قائلا((لاتزال الحياة هنا كابوساً يبدو ان كل شئ صار سيئاً))،ونلاحظ ان ثقافته كانت رائعة فقد نزل الى شوارع دلهي آنذاك من أجل وضع حد لأعمال القتل والنهب وطمأن الأسر المسلمة بأنها يمكنها الاعتماد على حماية الدولة لها ، وتحدث مراراً وتكراراً ضد الطائفين الهندوس رافضاً تحويل سيطرة الدولة الى هؤلاء الطائفيين ، وهي نقطة إيجابية تحسب لصالحه (21).

لقد جعل تقسيم الهند المسلمين في موقع حساس إذ أوجد وضعًا غير عاديٍّ بين عشية وضحاها، وقد هز تأسيس باكستان الصورة العلمانية للهندوس الذين باشروا في تضميد الإحساس بجرح مزمن من جراء ذلك، في حين أن المسلمين قد تملكهم الشعور بانعدام الأمن والإحباط وعدم الاستقرار نتيجة الاستقلال والتقسيم، إلا أن الهند ظلت علمانية بمخططات "غاندي " (*)الأب الروحي للهنود الذي قدم حياته في سبيل الهند العلمانية ، فالمهاتما غاندي كان متألماً لما جرى من تقسيم الهند في العام 1947 وسقوط العديد من القتلى في الاشتباكات المسلحة بين الهند والباكستان مابين عامي (1947– 1948) واخذ يدعو الى إعادة الوحدة الوطنية بين بين الهنود والمسلمين طالباً بشكل خاص الاغلبية الهندوسية احترام حقوق الاقلية المسلمة ، وكانت مناشدة غاندي للهندوس بإحترام حقوق الاقلية المسلمة لم ترق الى الفئات الهندوسية المتعصبة وعدوها بمثابة خيانة عظمى فقرروا التخلص منه في كانون الثاني من العام 1948 ، وكانت قد أعطت التزامات جواهر لال نهرو تجاه الهند العلمانية فيما بعد الطمأنينة الضرورية والأمن لمسلمي الهند آنذاك، بيد أن انشغال المسلمين بمسألة أمنهم أكثر من حقوقهم حال دون تطلعهم أبعد من المطالبة بحماية أرواحهم وممتلكاتهم فأنشغل القادة المسلمون

دومًا بقضايا دينية وثقافية أكثر من اهتمامهم بقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وقد كانت سياسة المسلمين سياسة نخبوية، وتقيدوا جميعًا بمناقشات حول قانون الأحوال الشخصية للمسلمين وصفة جامعة "عليكر" (الجدل الدائر حول وضعها الأقلياتي) ووضع لغة الأوردو، وهذه المشاكل كونها دينية وثقافية في طبيعتها تميل إلى إصباغ المناقشات صبغة دينية، ويعود السبب في ذلك جزئيًّا إلى أن الهوية الثقافية تنمو في بيئة تعيش فيها الطائفة المسلمة تحت التهديدات، وجزئيًّا إلى أن المعطيات والعناصر والمراجع في هذه المناقشة تبقي الجاليات الأخرى خارج الميدان تقريبًا، أما القضايا التعليمية والبطالة والفقر وقلة التمثيل في الأجهزة المنتخبة بالكاد حظيت بأي اهتمام في أجندتهم،وبعد انقضاء العهد النهروي، وفي وجه التحديات التي تعرضت لها قيادتها، بذلت "إنديرا غاندي"(*) ابنة "نهرو" جهودًا واعية لبناء قاعدة جماهيرية لها، وأطلقت مشاريع شعبية تستهدف أقليات طبقية وقبلية من غير المسلمين، وفي حين أن هذه الأقليات حصلت في إطار هذه المشاريع على نصيبها من برامج تخفيف الفقر والتنمية الريفية، اقتصرت مكاسب المسلمين على ضمانات بمواصلة السياسة العلمانية وحماية أرواحهم وممتلكاتهم (22).

ومن جانب آخر عمدت الحكومات المتعاقبة إلى التطرق للقضايا الرمزية والعاطفية للمسلمين كوسيلة لاستغلالهم من أجل المكاسب السياسية أكثر من التركيز على قضايا ذات علاقة بتنميتهم الاجتماعية والاقتصادية وكنتيجة لم يتطرق أحد قط إلى قضايا أساسية مثل الفقر والتعليم والتوظيف وبرزت قضايا عاطفية مثل منع كتاب يسيء إلى مشاعر المسلمين، والإجازة في يوم الميلاد النبوي الشريف، والدعم الحكومي للحجاج كسند لالتزامات الحكومات تجاه المسلمين، وهذه القضايا أضفت مصداقية للدعاية اليمينية القائلة باسترضاء المسلمين من قبل الأحزاب العلمانية بدلاً من أن تجني أي فوائد جذرية للمسلمين وعلى الرغم من وجود العديد من الهيئات والمؤسسات الإسلامية في الهند والتي قد بلغ عددها حوالي 400 هيئة ومؤسسة وجمعية فقد تسبب هذا في إثارة الكثير من المشكلات، مما أدى إلى تفتيت وحدة المسلمين بالهند، ولقد حرم هذا المسلمين من مظلة تحميهم وتحافظ على هويتهم الإسلامية، وكذلك بالرغم من وجود كثير

من الجامعات والمعاهد المعاصرة كجامعة "أليگره" المسلمة، ووقف تعليم دار السلام (التي تضم كليات مثل كلية الدكن للهندسة، مدرسة الدكن لإدارة المستشفيات، كلية الدكن للعلوم الطبية), الجمعية الملية الإسلامية, جامعة همدارد, مؤسسات البركات التعليمية, جمعية تعليم مولانا أزاد في أورانگ آباد, الحرم الجامعي للدكتور رفيق زكريا في أورانگ آباد, جمعية الأمين التعليمية, كلية الهلال للهندسة وجمعية الكبير التعليمية، كما أن هناك أيضًا الجامعات الإسلامية التقليدية كمركز "كرالا" السني (أكبر مؤسسة إسلامية خيرية، غير حكومية و غير ربحية في الهند), أكاديمية رضا, الجمعية الأشرفية، أعظم گره, دار العلوم، ديوبند ودار العلوم ندوة العلوم "إلا أن المسلمين يعدون أكثر الجاليات تخلفًا في المجال التعليمي، هذا ما اعترفت به السياسة التعليمية الجديدة التي وضعت في العام 1986م اذ وُجد المسلمون كأكثر الجاليات تخلفًا في المجال التعليمي مع البوذيين الجدد، ويظهر تحليل مقارن لبيانات مستويات التعليم بين الجاليات المختلفة بأن المسلمين أكثر تخلفًا بين كافة الجاليات في المجال التعليمي (23).

ولم يتوقف الموضوع تجاه المسلمين عند هذا الحد ففي 27/شباط من العام2002 قام المتطرفون الهندوس باستهداف المسلمين في ولاية غوجرات فتمكنوا من قتل وحرق 2000 مسلم وطرد وتشريد 200,000 آخرين ولم تنج المساجد من الاحراق والهدم ، لقد كانت الكاسحات الضخمة تهدم المساجد وكأنها تنفذ أمراً حكومياً ضد مبان مخالفة للقانون ، وهذه لامر يشار الى تورط مجلس الهندوس العالمي ومنظمة "بجر دال" في التوتر والاضطرابات التي شهدتها الولايات الحدودية وعديدة من البلاد والقرى في لاية " غوجرات" وبدرجة ما في ولاية " راجستان" ، وقد اشتكى المسيحيون والمسلمون في هذه المناطق من تعرضهم لاعتداءات جسدية وتمييز اجتماعي وثقافي(24).

كما ان السيخ تعرضوا ويتعرضون الى الاضطهاد من جانب الحكومات الهندية فقد شهدت ثمانينيات القرن الماضي حركة انفصال سيخية كانت من الشدة بحيث ادت الى وقوع هجمات وعمليات عنف في معظم ارجاء شمال الهند وخاصة في ولاية البنجاب ، اذ يمثل السيخ اغلبية هناك ، كما ينتشرون بنسب أقل في ولاية " هريانا" المجاورة اضافة الى عاصمة البلاد نيودلهي، لقد ترتب على حركة الانفصال السيخية تلك تداعيات ادت الى

اوضاع مأساوية اذ قام الجيش الهندي في حزيران 1984 بقصف المعبد الذهبي في مدينة" أمريتسار"أكثر مدن السيخ قداسة ، وذلك لإخراج مئات المسلحين السيخ المعتصمين في المعبد بعد ان سعوا الى الانفصال وتشكيل دولة خالستان في إقليم البنجاب الهندي ، كما قتل مئات من السيخ من بينهم عسكريون سابقون في الجيش الهندي إضافة الى عناصر من القوات المسلحة الهندية وذلك في معركة استمرت 48 ساعة ، ونتيجة لقصف المعبد الذهبي تمرد السيخ في الجيش الهندي ، لكن سرعان ما تم قمع التمرد ، صحيح انه لم يكن كافة السيخ يسعون الى إقامة دولة خالستان ، لكن لا احد منهم يقبل بالهجوم على المعبد الذهبي ثم تفاقمت الاوضاع حين قام بعض من الحرس الشخصي لرئيسة الوزراء الهندي السيدة "انديرا غاندي " بأغتيالها ويعتقد انه من السيخ وقد ادى ذلك الى وقوع مذابح انتقامية قام بها الهندوس الغاضبون ضد السيخ في دلهي وبقية المدن الهندية ، وفيما بين يومي 31 تشرين الاول و2 تشرين الثاني قتل اكثر من 3000 سيخي في شوارع دلهي فقط، ولكن الامر تطلب عدة سنوات لتعود الامور نصابها بين الطائفتين ومن علامات التحسن ان منصب رئيس الوزراء اليوم في الهند يشغله السيخي " مانموهان سينغ"(25).

بالاضافة الى ماسبق لاننكر ان في الهند مشاكل تعترض عملية التنمية وبقاء الدولة مثل وجود نصف نساء الهند من الاميات ، ونصف اطفالها يعانون من نقص الوزن واكثر من ربع سكانها يعيش تحت خط الفقر الرسمي مع ارتفاع هذه النسبة بين المسلمين ، فضلا عن وجود انتهاكات لحقوق الانسان والنزاعات الانفصالية كمشكلة كشمير وناغلاند ، الا ان هناك مقاييس اعتمدت لبقاء ونجاح استمرارية الوحدة الوطنية وتماسك انموذج الأمة –الدولة ، فلمواطنين في الهند يأمنون بالمواطنة كقيمة مهمة وبغض النظر عن تنوعهم اللغوي والديني والثقاقي فهم يندمجون وبشكل ايجابي ويثقون بالدولة الهندية المركزية ويدعمون الديمقراطية الهندية (26).

ومن مجمل ماتقدم نرى ان الصراعات في الهند ومشاكل الاختلافات العرقية والدينية واللغوية انعكست على الواقع السياسي في الهند ، فضلاً عمن ماورثته الهند من مشكلات صنعها الاستعمار قد تجلت بتميز وخصوصية المجتمع الهندي وجعلت قياداته

الكارزمية مثل غاندي ونهرو يفكرون بصياغة فلسفة مجتمعية جمعية تستطيع استيعاب التناقضات المتجذرة بحيث تسمو فيها مبدأ المواطنة على مادونها من تقسيمات وتفرعات مع تثبيت دعائم الديمقراطية عبر ارساء دستور يصلح نوعاً ما لجميع الخلائط البشرية المتواجدة في الهند، كما ان ثقافة الديمقراطية والايمان بمبدأ المواطنة من الاساسيات التي اسهمت في بقاء تماسك الدولة

المحور الثالث: المتغير الديني في المجتمع الهندي ورؤية الدولة الهندية له.

هناك بعض القضايا التي يبدو أنها تشكل أساس إرث التوتر ما بين علمانية الدولة الرسمية والعلاقات الطائفية في الهند اليوم، وهناك مساران أساسيان يمكن تتبعهما على طول تاريخ الهند، الأول يرتبط بالعلاقة بين السلطة السياسية والدينية بوجه عام، بما يشمله ذلك من مسائل مثل كيف سعت السلطات السياسية والدينية للتأثيرعلى المجتمع، وهل كان المعيار السائد هو الفصل بين السلطتين السياسية والدينية أم دمجهما، والآثار التي أحدثها التغيير في أنماط توازن القوى التي كانت سائدة، وما إلى ذلك من مسائل، والمسار الثاني يرتبط بالعلاقة التأريخية بين الطوائف الدينية – الطائفتين الهندوسية والمسلمة بوجه خاص وموقف الدولة من هاتين الطائفتين وكيف أثرت تلك الخبرات التاريخية على التوترات الطائفية الحالية، غير أنه من الجدير بالذكر أن التركيز على التوترات الطائفية بين الهندوس والمسلمين في هذا القسم لا يعني إغفال مسألة الهويات المتراكبة والقائمة على التوفيق بين العناصر الدينية المختلفة ، كما لا يعني نفي الواقع التاريخي للتعايش بينهما(27).

كما أن الإشارة إلى عدد من سوابق التوتر الطائفي لا يعني أن الهندوس والمسلمين قد ظلوا على طول الدهر ينظرون إلى أنفسهم والآخرين بصورة أحادية صماء إن قيم التعددية والدستورية والممارسات المستقرة القائمة عليها لا يمكن أن تؤسَّس إلا على فهم واضح وعملي للعلاقات والأوضاع القائمة والتاريخية ، وأحد الاستنتاجات العامة التي يمكن أن نخرج بها من تحليل الحالة الهندية هو الحاجة لتوضيح العلاقة بين الدين والدولة والسياسة فيما يتعدى مجرد التأكيد على علمانية الدولة وحيادها، بعبارة أخرى هناك حاجة لتقوية وتعزيز شرعية علمانية الدولة وسط التقاليد الدينية المختلفة

بدلاً من مجرد افتراض أن قيمة علمانية الدولة لا تحتاج لإثبات وأن كل الطوائف ستعلي من شأنها بصورة تلقائية، إن نتائج مثل تلك المفاوضة بين علمانية الدولة والأطر الدينية والثقافية والأخلاقية لا يمكن توقعها وبالتأكيد ستختلف بناء على العوامل والجهات المنخرطة في هذه العملية، ويمكن للنتائج نفسها أن تكون محلا أو موضوعا للمنازعة والتطور، ولكن النقطة الجوهرية هي أن هذه العملية ينبغي أن تكون مقصودة مرتبة في بدئها وفي استمرارها، ولا يمكن أن تحدث بنفسها،و يمكن تطبيق استراتيجيات وتصورات متعددة لتدعيم مجال المنطق المدني بين العلماني والديني الذي يمكن استخدامه على يد الفعاليات المدنية وقادة الرأي العام لإضفاء الشرعية على هذه العملية نفسها ولإعمالها في تناول القضايا التي تشغل المجتمع(28).

ان الانتماء الديني والمجتمعي في احيان كثيرة يلعب دوراً اساسياً في تحديد انتماء الفرد الهندي سياسياً ، ويتضح ذلك بصورة جلية في الاحزاب والتنظيمات السياسية ذات الصبغة الاقليمية والدولية وهي في الغالب احزاب صغيرة فيما قورنت بالاحزاب الكبيرة النشطة على الساحة السياسية والتي تضم معظمها أعضاء من جميع الاديان والمعتقدات مثل حزب المؤتمر الهندي وحزب بهارتياجاناتا وحزب اللوك دال والحزب الشيوعي الهندي ، ومن الاحزاب والتجمعات السياسية ذات الصبغة اليسارية فيأتي على رأسها حزب الاكالي دال واتباعه من طائفة السيخ ، والرابطة الإسلامية التي تضم أعضاء في البرلمان الهندي الذي يتكون من مجلس النواب والشيوخ (29).

كما تنقسم انتماءات الشعب الهندي الى مئات المعتقدات والاديان وتنصب انتماءاتهم السياسية في مئات الاحزاب الكبيرة والصغيرة وهذا ينصرف ايضاً الى اللغات التي يتكلم بها الشعب الهندي فاللغة الهندية تأتي في مقدمتها والانكليزية والبنجابية التي يتحدث بها السيخ في ولاية البنجاب واللغة الاوردية التي يتكلم بها المسلمون الهنود ، ويتكلم في العادة من من سنحت له فرص التعليم اكثر من لغة ، وليس الحصول على فرص التعليم هذه بالأمر السهل على جميع ابناء الشعب الهندي، فالأمية مازالت عالية في المجتمع الهندي وتلعب دوراً مهماً في تأخير عملية التقدم في الهند رغم إمكانياتها الهائلة

في التطور والوصول الى مصاف الدول المتقدمة حضارياً وتكنولوجياً ورغم نجاحها في الوصول الى درجات متقدمة في الصناعة والتكنولوجيا والعلوم النووية (30).

في ضوء ماتقدم يجب التركيز على دور الدولة في الحفاظ على الوحدة الوطنية وديمومة التعايش بين الطبقات والاديان ، فالضرورة القصوى لحياد الدولة تجاه الأديان جميعها لا تحول دون دورها في دعم الحوار الداخلي وسط كل طائفة، علاوة على الحوار عبر الطوائف حول علمانية الدولة من خلال مبادرات معيّنة، من أجل أن تلعب الدولة هذا الدور بفعالية عليها أن تعزز فهما وممارسة للعلمانية يعطيان الأولوية للمواطنة على تلك المفاهيم المبهمة للهوية الجماعية التي يمكن لنخبة ما أن تستغلها وتتلاعب بها باسم الطائفة، هناك نقطة أخرى متعلقة بهذا الأمر وهي أن الدولة الهندية تحتاج للتأكيد على خطاب للحقوق الفردية، أي عليها أن تصر بصورة قاطعة على أن مبدأ الحرية الدينية أو حرية التعبير الديني ينتمي بالقدر ذاته للمواطنين الأفراد، وهذا لا يعني أنه لا يوجد محل للحقوق أو المشاغل الجماعية أو المتعلقة بالطائفة، ولكن يجب السماح لتلك الحقوق والمشاغل أن تنشأ وتتطور عبر فاعلية أعضاء الطائفة(31).

بناء على ذلك ينبغي على الدولة الهندية ألا تقبل من ممثلي الطوائف الدينية أو الثقافية، الذين عينوا أنفسهم بأنفسهم، وزعمهم أنهم الأصوات "الأصيلة" للطائفة، لا يمكن الإسهاب هنا في الموضوعات المعقدة المرتبطة بالهوية والحقوق الفردية والجماعية، بيد أن التأكيد على تضافر وتكافل الاثنين حيث يكون الفرد هو دائما الذي يختار ويعمل بناء على اختياره، ولكنه يفعل ذلك دائما في إطار المجتمع، إن المنطق الأساسي والهدف من هذه الخطوط الإرشادية وغيرها لسياسة الدولة وممارساتها توفير وضمان أساس لعلمانية الدولة بصفتها مجالا للمنطق المدني في المجتمع الهندي يقوي ويمكن الأقليات من الطوائف المختلفة من العمل الجماعي رجالاً ونساءاً، وكذلك هناك استنتاج آخر من الاستنتاجات العامة يتعلق بالحاجة لاكتساب العلمانية للشرعية الداخلية ضمن الأطر الدينية المختلفة، فالعلمانية الهندية على كل أوجه قصورها، يمكن أن توفر المجال والمرونة اللازمين لالتزام الدولة بالعلمانية على أساس الخطوط التي ذكرناها آنفا، وكما قلنا من قبل فإن التزام الدولة بحماية حقوق مواطنيها وتعزيز مصالحهم قد

يقتضي منها أن تشجع وتيسر مشاركة المواطنين في عملية الإصلاح والحوار بشأنها دون فرض رؤيتها الخاصة للإصلاح، إن دور الدولة هنا هو تعزيز أوسع إجماع ممكن بين المواطنين الأفراد وبين الطوائف حول قيم العلمانية والتعددية والدستورية وحقوق الإنسان، أما إذا كان هذا من شأنه أن يقوض حياد الدولة الديني، وحتى يستطيع الهنود أن يحققوا التواصل في الخبرات التاريخية في سياق عملية بناء الدستورية على مدى الوقت، عليهم إعادة الصلة بماضيهم وكأنما الاستعمار وآثاره لم يكونا، لكن لأن الاستعمار وآثاره قد حدثا بالفعل فالتحدي هنا هو أن يستطيع الهنود بملكة خيالهم أن يروا وأن يعملوا على أساس ما كان يمكن أن يحدث، علاوة على البحث عن سبل لقراءة تاريخهم الخاص في أفضل ضوء ممكن إن طبيعة هذه العملية وعملها هو ما أسميه "استرجاع ما لا يسترجع وتخيل ما لا يمكن تخيله"، ينبغي أن يكون الهنود قادرين على استرجاع وتطوير وتجديد شباب مثل تلك المفاهيم والمؤسسات بصرف النظر عما إذا استطاعوا أو لم يستطيعوا تحقيق وإثبات ذكرياتهم وإثبات أهميتها ونفعها بلغة التأريخ والابستمولوجيا القائمين على المركزية الأوروبية، مع ذلك فمشروع الاسترجاع هذا يشدد على الفحص النقدي لتلك الخبرة التاريخية بدلا من التأكيد العاطفي الأعمى للأفكار والمؤسسات التاريخية، هذا المشروع يتضمن أيضا تطويع المفاهيم التاريخية للسيادة ومدنية الدولة والمحاسبة لظروف الواقع الراهن مع إن التغيرات الكبيرة تحدث دائما على مدى حقبة من الزمن، وذلك بالبناء على نجاحات وإخفاقات الصراعات المستمرة وتأثير العديد من العوامل والقوى التي تعتمل وتتفاعل في الحياة اليومية للأفراد والمجتمعات على أرض الواقع، لكن هذا لا يعني أنه ليس من الضروري أن نثير التساؤلات بشأن الافتراضات النظرية ومسار عمليات التغيير الثقافي الضرورية لاكتساب علمانية الدولة الشرعية داخل الطوائف الهندية، بل قد يكون إعادة صياغة مفهوم علمانية الدولة لازما لتسريع أو إعادة توجيه عملية التغيير وفقا للحكمة المتراكمة للطوائف وقادتها، ينبغي عمل مقترحات لإعادة الصياغة تلك وتقييمها وقبولها أو رفضها وتجربتها في الممارسة، وقد تنجح أو قد تفشل، وهذا يكتسب أهمية خاصة عندما يبدو أن افتراضات وتوجهات العمل القائمة غير ناجحة بالقدر الكافي لسبب أو آخر. لهذا الغرض يمكن

أيضا الانتفاع بتاريخ القومية المناهضة للاستعمار بالإضافة للإرث الذي خلفه أمثال "غاندي" و"أبو الكلام أزاد" الذين يمكن تفسير وجهات نظرهم على أنها التزام بالدين وعلمانية الدولة في آن واحد دون تمييز أحدهما على الآخر، يمكن الانتفاع بكل هذا الارث(32).

وقلة هي الدول التي أنشئت بعد نهاية الإمبراطورية الأوروبية استطاعت المحافظة على النظام الديمقراطي ،اما الهند فإن ماضيها وكذلك أوضاع وحدتها لم يوفرا لها ظروفاً مواتية للديمقراطية ، فضخامتها وفقرها وكونها حافلة بتمايزات دينية وثقافية مع نظام اجتماعي قائم على الطبقات كل ذلك صمم على مقاومة فكرة المساواة السياسية ، لذا لم يكن يوجد في الهند أي سبب يبعث على التفاؤل بأن، تعمل كديمقراطية ، مع ذلك وبعد مضي اكثر من ستين عاماً لاتزال هناك مؤسسات مثل البرلمان ومحاكم وأحزاب سياسية وصحافة حرة وانتخابات يشارك فيها مئات من الملايين بالإدلاء بأصواتهم وتسقط الحكومة وتتشكل بسببها ، إن الديمقراطية نوع من الحكم ، ونظام سياسي يحتضن القوانين والمؤسسات ، لكن قوتها التخيلية تتوقف على مدى قدرتها على إخضاع الدولة لسيطرة الإرادة البشرية ، وذلك لتمكين مجتمع متكون من الأفراد المتساوين سياسياً أمام القانون الدستوري من صنع تاريخهم ، ومثل التجارب الديمقراطية العظيمة الأخرى التي افتتحت في أميركا وفرنسا في القرن الثامن عشر، فإن الهند أصبحت ديمقراطية دون أن تعلم كيف أو ماذا يعني أن تكون ديمقراطية ، ومع ذلك تغلغلت الفكرة الديمقراطية في الخيال السياسي الهندي وطفقت تأكل سلطان النظام الاجتماعي وسيطرة الدولة الأبوية (33).

ان ثمة عوامل تؤثر في النظام السياسي في الهند فيما يتعلق ببقاء تماسك الدولة (34):

1. قدرة النظام السياسي الهندي على الاحتفاظ بطابعه الديمقراطي والتقليل من حدة تأثير القوى السياسية المتطرفة التي يمكن ان تعصف في حالة ازدياد قوتها وعند درجة معينة ان تعصف بهذا النظام .

2. قدرة القوى السياسية الديمقراطية والعلمانية على إعادة بناء نفسها وزيادة قدرتها على التأثير في الحياة السياسية الهندية بحيث تستطيع كسب مساحة أكبر من القدرة على الحركة والتأثير في الواقع السياسي الهندي وتقوم بدور القوى الموازنة للاتجاهات القومية الهندوسية المتنامية .
3. مدى قدرة النظام السياسي الهندي على تطوير آليات ملائمة لمواجهة الفساد الاداري والسياسي التي تمثل مشكلة خطيرة في الواقع السياسي المعاصر .

وكان التيار اليمني الهندوسي بقيادة (حزب بهاراتيا جاناتا) او حزب الشعب الهندي واختصاره BJP قد تلقى هزيمة غير متوقعة في الانتخابات التشريعية المعقودة في آيار من العام 2009 ، وفي المقابل حقق التحالف التقدمي المتحد وهو الائتلاف الذي يقوده حزب المؤتمر نجاحاً استثنائياً في تلك الانتخابات ، اذفازحزب المؤتمر وحده بعدد206 مقاعد في البرلمان على حين لم يحصل حزب بها بهاراتيا جاناتا الا على 116 مقعداً ، واشارت هذه الانتخابات الى تراجع حزب بهاراتيا جاناتا وان بقي حزباً حاكماً له اقدام راسخة في عدد من الولايات الهندية ، ومع ذلك يظل الحزب مرتبطاً بشدة بالحركة القومية الهندوسية وأفكارها الرئيسية ، ولاشك ان القومية الدينية النابعة من نشاطات اليمين الهندوسي ، تمثل أحد المقومات الجوهرية لبناء الدولة الهندية ، ولكن هل هي تفي بالشروط اللازمة لجعلها تتسم بالتوافقية وتصبح اساساً معتدلاً ومنطلقاً لبناء الدولة (35).

عند تفسير ماحدث نعود قطعاً الى التاريخ السياسي للهند فقد كان أحد الانجازات الكبيرة التي نتجت عن استقلال الهند هو قبول العلمانية كما قلنا سابقاً بوصفها قيمة اساسية في الدستور الهندي ، وبالرغم من تقسيم البلاد والاعمال المروعة التي صحبته، وعلى الرغم من سعي الدستور نحو تشريع قومية شاملة وتشجيعها ، فإنه قد ابتعد عن عدد من أفكار المهاتما غاندي بشأن الصورة المفترضة للهند بعد الاستقلال ، فبحسب رؤية غاندي لمستقبل النظام السياسي في الهند ، كان من المفترض ان يكون للدولة والحكومة دور هامشي بينما تكون السلطة لامركزية وتمثل بالمجالس القروية (مؤسسات الحكم الذاتي المحلي)، ولكن على العكس اذ برزت المركزية والمحافظة على الوحدة

والتماسك بوصفها مرتكزات اساسية للدولة ، ولم يحقق بعض المبادئ التي دعا اليها غاندي مثل الدعوة الى حل الاحزاب السياسية ومنها حزب المؤتمر فضلاً عن أفكار وممارسات لغاندي وفي مجال التعبئة السياسية (36).

وبعد ان هدأت مظاهر العنف الاسوء الناجمة عن عملية التقسيم تم الاعلان عن الدستور ، وعقد اول الانتخابات بنجاح عام 1951–1952 ، وبرزت حقبة من الوفاق الظاهري والتعايش المتناغم بيد ان التوترات بين الجماعات المختلفة لسوء الحظ قد ازدادت حدتها اواخر حقبة الخمسينيات من القرن الماضي ، ما أدى إلى وقوع عدد كبير من أعمال الشغب الطائفية ، وارتفعت وتيرة الصراع بين الهندوس والمسلمين في حقبتي الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم وظهر كثير من الاتجاهات الانفصالية في ولايات هندية عدة واثرت على الواقع الاجتماعي للهند ووحدتها الوطنية مثل قضية البنجاب وجامو وكشمير واسام وتاميل نادو واندرا براديش وتصاعد النزاع ايضاً بين طوائف المجتمع العليا والدنيا جراء تبني القادة السياسيين سياسات محافظة بهدف حصولهم على دعم طوائف المجتمع الدنيا وهي ذات الاعداد الاكثر في الانتخابات ، وفي الوقت الذي تصاعد فيه الوعي السياسي بين الجماعات المهمشة وتحول كل من الدين والقومية الى وسيلتين فعاليتين للتواصل والاحتجاج ،نظراً الى قدرتهما على تشتيت الأنظار بعيداً عن الصراع السياسي القائم ، وعلاقات النفوذ غير المتكافئة بين طبقات المجتمع وطوائفه المختلفة ، ومن ثم فقد باتا عاملين أساسيين في السعي نحو إيجاد هوية هندوسية آمنة في ضوء المتغيرات العالمية والحداثة (37).

ان حقبة حكم اليمين الهندوسي المتطرف من العام 1998–2009 تميزت باستخدام حرباً نفسية ضد المسلمين ، فقد وزع منشور في مدينة أحمد أباد وضعت فيه وصايا لما سمي بالهندوسي المؤمن هو (38):

1.من لايبيع مسلماً شيئاً ولا يشتري منه.

2.من لايوفر للمسلم فرصة عمل ولايبيع معه في مكان واحد .

3. من لايشارك مسلماً في مشروع تجاري ولا يسانده في إقامة أي عمل يتكسب منه.

4.من لايقيم في فندق او يستأجر منزلاً او متجر من مسلم .

5.من لايشاهد فيلماً يشارك فيها مسلمون .

6.من لايشاهد فيلماً يشارك فيه ممثل مسلم أو قامت بانتاجه شركة يمتلكها أو يشارك فيها مسلمون .

7. من لايذهب للدراسة في اي مكان به معلم مسلم.

ولائحة الاتهام للمسلمين طويله تسوقها جماعة اليمين الهندوسي والتي تسير على نهج الهندوتفا التي جئنا على ذكرها في سياق سابق وهي تتمثل بالنقاط الرئيسة الآتية(39):

1. أن مسلمي الهند لايتطلعون إلى الهند كوطن لهم بل الى باكستان ، الدولة المتأصلة في العداء للهند ، ذات الفكر السياسي المتحجر والتي تعاني من أزمة هوية وتتشكل من مجتمع سكاني يحكمه متطرفون لاهم لهم سوى محو الهند من الوجود ، والذين لايتورعون عن التهديد بإشعال حرب جديدة حتى لو كانت حرباً نووية من أجل السيطرة على جامو وكشمير وذلك لإكمال مهمة التقسيم التي لم تنته منذ العام 1947،.
2. يعد تحول قرية بإكملها هي قرية " ميناكشيبورام " وعددها 1000 نسمة في ولاية " تاميل نادو" من الهندوسية الى الاسلام في 19/ شباط 1981 ، انموذجاً لما يقوم به المسلمون في الهند مستغلين الدولارات النفطية لتحويل الطبقات الهندوسية الفقيرة عن دينها ، وذلك عن طريق علاقة مسلمي الهند بالدول العربية البترولية ، وهي نفس الدول التي قدمت الدعم المالي لشراء التقنيات الأجنبية لبناء القنبلة النووية الإسلامية في باكستان .
3. أن التحيز الذي اتبعته الدول العربية في استقدام العمالة المسلمة غير الهندوسية قد أدى إلى تهديد السلم الاجتماعي في البلاد ، فالانتعاشة التي شهدها المسلمون نسبياً في الثمانينيات من القرن الماضي بعدما جنوا ثمار عملهم في دول الخليج ، بدت آثارها الاقتصادية في ولايات "أوتار براديش" و" مهراشترترا" و" أندرا براديش" و"كيرلا"، اذ ازدهرت أحوال بعض المسلمين في الولايات فبنيت المنازل والمدارس والمتاجر والمصانع ، وقد تم اعتبار ذلك من قبل " الهندوتفا" ثمناً مقابل أنشطة غير قانونية يتحتم على مسلمي الهند القيام

بها من قبيل دعم باكستان ونشر الإسلام في ربوع الهند وتمويل الحركات الأصولية .

4. يتعاون المسلمون مع المخابرات الباكستانية لتنفيذ أعمال إرهابية على الأراضي الهندية سواء في المدن الكبرى أو عن طريق التعاون مع التنظيمات الكشميرية المسلحة التي تقدرها السلطات الهندية بالعشرات وفي مقدمتها حركة المجاهدين وجبهة تحرير كشمير ،وعسكر طيبة وجيش محمد ، واذا كانت باكستان قد صنعت سبع قنابل نووية ، فإن هناك قنبلة ثامنة قوامها على الاقل عشرة ملايين من المسلمين الموالين لباكستان في الهند على استعداد لإشعال التمرد في صالح باكستان.

5. أن المسلمين طائفة منشقة تستحق نفس السحق الذي لقيته حركة الأنشقاق السيخية في العام 1984، ولتأكيد ذلك يمكن استحضار موقف وزير الدفاع الهندي " جورج فيرناندز" في معرض دفاعه عن حكومته اليمينية التي سكتت عن مذابح "كوجرات" في العام 2002، أمام انتقاد حزب المؤتمر بقوله((لماذا ينتقدنا حزب المؤتمر على موقفنا من تلك الاحداث ، وكأن هذه هي المرة الأولى التي تقتل فيها أم ، أو ينتزع جنين من بطن أمه ، اويقتل احدهم حرقاً الم يتعرض السيخ الى كل ذلك في دلهي على يد الهندوس تحت حكم حزب المؤتمر في العام 1984؟)).

6. أن المسلمين في الهند تمتعوا بسياسة " استرضائية"من قبل حزب المؤتمر الذي كان يغازلهم وينافقهم طمعاً في أصواتهم ، والمسلمون يتمردون ويضربون الهندوس ويدمرون معابدهم ، كانت حكومة حزب المؤتمر تسترضيهم وتستميل الخونة على حد تعبيره، وحافظت الحكومات العلمانية على ممارسة المسلمين لقوانين الأحوال الشخصية دون الالتزام بقانون البلاد العلماني كما منحتهم بعض الامتيازات في كشمير وقدمت لهم منحاً مالية لتسيير رحلات الحج وصيانة الاوقاف الإسلامية.

7. إذا كان المسلمون يرفضون التهم السابقة ويرغبون حقاً في أن يصبحوا جزءاً من الأمة الهندية فيجب عليهم الكف عن الإصرار على تمييز أنفسهم ، والإذعان لتحقيق الشروط الأساسية لأكمال عملية الاندماج وهي (40):

أولاً: القبول اللامشروط بالهندوسية مركزاً للحضارة الهندية .

ثانياً:إغلاق المدارس الدينية التي تعمل بشكل مواز للتعليم الهندي وترضع أبناء المسلمين الافكار الانعزالية .

ثالثاً: تبجيل وأحترام الرموز الهندوسية الأساسية وفي مقدمتهم الإله " رام" وتبجيلهم كأبطال لحضارة البلد الذي يعيشون فيه ، وليس مجرد النظر إليهم كشخصيات دينية هندوسية .

رابعاً: الإقرار بأن حكام المسلمين (الغزاة)قاموا خلال الحقبة من 1000إلى 1875، بتدمير أعمدت الحضارة الهندية وخاصة المعابد الهندوسية في مختلف أرجاء البلاد.

خامساً:سحب كافة الادعاءات حول الأحقية في خصوصيات دينية مثل الخضوع لقوانين إسلامية خاصة بمجال الأحوال الشخصية أو مطالبة الدولة بمنح مالية لدعم مؤسساتهم التعليمية ،فضلاً عن حظر ذبح الأبقار.

لقد أسهمت القومية الهندوسية باستمرار في تعزيز راوية الأغلبية المسيطرة التي تغرق القيم الهندوسية فيها في مساواة زائفة ، وحسبما يقال اذ تعمل الدولة باستمرار على استرضاء الأقلية المسلمة، وقد صعدت القومية الهندوسية بشكل مفاجئ في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين ، وبلغت أوجها عندما طلب إليه تشكيل حكومة أقلية أخرى وقد كانت الاقوى في العام 1999، بيد أن القومية الهندوسية ، بوصفها مشروعاً" سياسياً لاتمثل ظاهرة جديدة ، فقد اتخذ إطارها التنظيمي الراهن شكله المبدئي مع تأسيس منظمة " آر إس إس"، في العام 1925 ، ولاحقاً طورت منظمة "آر إس إس" جناحها السياسي وهو المسمى " جانغ سانغ" او جمعية الشعب بعد أن أصبح في العام 1977 جزءاً من حزب جاناتا (حزب الشعب)، وهو الذي ولي الحكم في أعقاب حالة الطوارئ التي فرضتها" انديرا غاندي"، وفي العام 1980 انفصل ، وانفصل " جانا سانغ" عن حزب جاناتا ليشكل حزب بهاراتيا جاناتا الذي يعد الذراع السياسية

لمنظمة " آر إس إس" ولحزب بهاراتيا روابط وثيقة بالمجلس الهندوسي العالمي (فيشوا هندو باريشاد) وهو منظمة غير حكومية أسست في العام 1964، بهدف نشر القيم الروحية والأخلاقية الهندوسية" ، ولتوطيد الروابط بالهندوس في الدول الأخرى ، واستحوذ المجلس الهندوسي العالمي على سمعة وطنية سيئة مطلع عقد الثمانينيات من العقد الماضي عندما نظم حملة مناهضة للمسلمين ،إثر اعتناق ألف فرد من طائفة الداليت الإسلام ، وقد أثارت تلك المنظمة مخاوف المجتمع الهندي الهندوسي بشأن إمكانية قيام هندوس آخرين من الطوائف الدنيا ، باتخاذ الخطوة ذاتها وبشأن احتمال استغلال الاموال الخليجية لتحويل الهندوس إلى الاسلام وإضعاف الأمة الهندوسية (41).

وهناك منظمة RSS (راشتريا سويام سيوك سنغ) الهندوسية المتطرفة ، التي يقوم فكرها بأن المسلم عدواني واجنبي ومعاد للوطن وهذه العقيدة مبنية على إيمان رئيس المنظمة " ساوركر" بأن المسلم هو من " الاغيار الذين يخلقون الخطر"كما هي قائمة على الآراء الثابتة غير القابلة للتغيير من قبل المستشرقين حول خطر الاسلام، ووجد بمناسبة انتخابات المجلس التشريعي في ولاية " اوترا براديش " المعقودة في نيسان 2007، أصدر حزب بهارتيا جاناتا اقراصاً مدمجة مليئة بتفاصيل ذبح البقرة التي يعبدها الهندوس بأيدي الجزارين المسلمين وحذر ان المسلمين يلدون مثل الكلاب ، ، وان الشبان المسلمين يراودون البنات الهندوسات عن انفسهن ، وفي مكان اخر من الفيديو تنسيق مشهد الغزوات والمعارك الرامية الى بناء التاريخ الجديد للهند بأستخدام بعض الاحداث الماضية وترتيبه ترتيباً زائفاً لأجهزة الإعلام السمعية والبصرية الجديدة (42).

عد التقرير الذي اصدرته مجلة " تهلكه" في نوفمبر 2007 ، مؤشراً الى الخطر الذي يواجهه المسلمون ، لأنه قد برهن عن مدى العنف الموجه اليهم والذي خططه رجال النفوذ والسلطة في السياسة والشرطة والبيروقراطية ، وكتب ناشط اجتماعي بعد هذا ان ولاية " غوجرات " من الطبقة المتوسطة اجتماعياً والطبقة العليا ، ضمن نظام الطبقات الهندوسي ، لم تعد تحتل مكانتها الاسطورية القديمة المعروفة والمنحازة إلى

اللاعنف لأننا قد قمنا بتخطيط العنف والقتل والاغتصاب واحتفلنا بهذه الاعمال (43).

ان المسلمين اليوم في الهند يعيشون اوضاعاً صعبة ، فبعض الدراسات تشير الى ان عدد المسلمين في الهند يقف عند سقف 177 مليون نسمة وهم بذا يمثلون حوالي 14.6٪ من مجموع السكان في البلاد. كما ان هذا العدد يمثل ارتفاعا بحوالي 40 مليون نسمة في غضون عشر سنوات والاهم من ذلك كله هو ان معدلات خصوبة المسلمين لاتزال في الاتجاه التصاعدي لاسيما في ظل الثقافات السائدة وسط المجتمعات المسلمة مثل عدم عدم لجوء المراة المسلمة للعمل خارج المنزل وعدم استخدام وسائل منع الحمل بشكل واسع وبشكل حاسم، فانه ووفقا لدراسة من قبل مركز بيو للأبحاث، فإن عدد مسلمي االهند ربما يصل الى 236 مليون شخص في عقدين من الزمان، على قدم المساواة مع اندونيسيا (التي يعتبر عدد سكانها الأكبر في العالم). وعلى الرغم من ذلك فان هذا العدد الكبير لن يتجاوز نسبة خمس سكان الهند. ونلاحظ انهم في بعض الولايات مثل ولاية اسام في شمال شرقي البلاد فان المسلمين يشكلون الآن ثلث السكان هذا النمو السكاني للمسلمين يواجهه مشكلات كبيرة ابرزها مشاعر الاستياء بين المسلمين بسبب عدم وجود ما يكفي من الجهد من أجل مواجهة التخلف الاقتصادي. ويرى المسلمون انه لم يحرز أي جهد جدي مسؤول من قبل الحكومة لتحسين حالتهم السيئة منذ نشر نتائج دراسة في عام 2006 أمر بها رئيس الوزراء، مانموهان سينغ(44).

في الحقيقة ان ماشهدته الهند من احداث مؤلمة وخاصة تجاه المسلمين هو من جراء الضعف الذي أصاب العلمانية في ظل القيادات التالية لنهرو بسبب محاولتها تسييس الدين وتجاهل قيمة التعددية في الثقافة الهندوسية ، اذ تحولت هذه العلمانية الى مجرد تطلعات وآمال أكثر من كونها واقعاً تعيشه الأقليات العرقية وبخاصة المسلمة منها ، ولعل التوظيف السياسي لقضية المسجد البابري من قبل هذه القيادات وبخاصة في عهد " راجيف غاندي" يكشف عن هذا الضعف في العلمانية بجلاء مع تبني القيادات لسياسات مؤيدة للمتطرفين الهندوس سواء في اعقاب قيامهم بهدم هذا المسجد في العام

1992 في ظل حكومة " ناراسيماراو" او بعد ارتكابهم لأحداث " كوجرات" في العام 2002، ضد المسلمين ، بل وصل الأمر " بباتل بيهاري فاجباي" في العام 1996 الى وصف الهنود بأنهم اولئك الذين لايتقيدون بإله واحد او بنبي واحد أو بكتاب واحد ، أي مرادفة الهوية أو القومية الهندية بالهندوسية واستبعاد من هو غير هندوسي من هذه الهوية ، لذلك لم يكن غريباً ان تشهد الهند في ظل هذه القيادات انبعاث الدعاوي الانفصالية في العديد من ولاياتها مثل كشمير والبنجاب وتاميل نادو وآسام وغيرها ، بالإضافة الى تجدد أعمال العنف الطائفي سواء فيما بين الهندوس والسيخ في الثمانينيات من القرن الماضي أو فيما بين الهندوس والمسلمين منذ اواخر الثمانينيات وحتى اليوم ، ولعل ادراك القيادات الهندية لهذه الحقيقة وللمخاطر التي يمكن ان تتعرض لها وحدة بلادهم من جراء عدم احترام او تجاهل هذه التعددية في المجتمع اما يضع قيوداً حقيقية على سلوكياتهم في هذا الشأن ، وقد تمثلت مظاهر هذه القيود بجلاء في قيام " سونيا غاندي"رئيسة حزب المؤتمر الهندي في العام 1998 ، بالاعتذار للمسلمين بسبب مايشاع عن تقصير حزب المؤتمر في حادثة هدم المسجد البابري في العام 1992، وكذلك تأكيد زعيم حزب بهاراتيا جاناتا أتال بيهاري فاجباي في برامجه الانتخابيه منذ العام 1998 ، وفي أعقاب أحداث " كوجرات" في العام 2002 ،على علمانية الهند والمساواة فيما بين جميع أبنائها ، وان المسلمين هم جزء من الشعب الهندي ، فضلاً عن تراجعه في تصريحاته في ديسمبر في العام 2000 ، بشأن المعبد الهندوسي للإله رام محل المسجد البابري(45).

في ضوء ماذكر يلاحظ بأن القومية الدينية التي بات التيار اليميني الهندوسي يجسدها كنظام دولة في الهند ، انها تعد دينية بالاسم فقط ، وهي تتسم بالاقصاء في المقام الأول في طريقة نشرها للدين ، وللتوصل الى نوع من القومية أو أو الهوية يقوم على الدين ويتسم بمزيد من الديناميكة والانفتاح ، ربما تمثل نقطة الانطلاق المحتملة بقراءات معينة لتراث " غاندي" ، وبالرغم من أن هذه القراءات تعاني أوجه قصور فأنها مازالت تشتمل على بذرة إمكانية إيجابيه إزاء مايتعلق بالتسامح والشمول والتشديد على الانتماء ، ولاسيما في ظل تطورها ضمن رؤية " جواهر لال نهرو" ، لمجتمع علماني من

الضروري أن يوجد فيه الدين بتعدديته ، ولكن يفي أي توجه قومي أو أي محاولة للتعبئة الجماعية بالمتطلبات اللازمة لكي يكون شاملاً ومتسامحاً يجب عليه أن تتبنى اتجاهاً معادلاً ، والشئ الذي تفتقر اليه القومية الهندوسية بشكلها الحالي هو مثل السمة من تعديل الذات والتغيير ، وهي تخفق في إدراك الفراغ البنيوي ، وعدم اكتمال تشكيل الهوية والانتماء ،وبناءً على ذلك فهي تمثل مثالاً آخر لحركة تسعى عبثاً لتأسيس الأمن الوجودي ، وربما يصح القول إن القومية الدينية كما يجسدها اليمين الهندوسي ويروج لها تقوم بوظيفة بنيوية ومهمة محورية ، غير أن طريقة تطورها لم تؤد إلا إلى تعزيز قوى الأغلبية الإقصائية وغير التوافقية ، وهي التي اتسمت دائماً بكونها قوى مدمرة ومقوضة ومخربة ، ومن ثم فسيكون من الخطأ ادعاء أن القومية الهندوسية لاتعبر عن نفسها بأعمال العنف ، أو يشكلها العنف في الوقت ذاته ، وتتطلب منا إعادة تفسير القومية الدينية ، بمعنى إيجابي أن نبتعد عن التعريفات السائدة لما يشكل جماعة أو أمة معينة ، تجاه أحد أشكال العلمانية التي تضع الحقوق الدينية في الصدارة بشكل حقيقي عبر الاعتراف بحاجات الأفراد في كل من جماعات الأغلبية وجماعات الأقلية داخل الدولة وخارجها(46).

وكذلك يتوقف بقاء الهند موحدة في نهاية المطاف على بقاء ديمقراطية الهند على تنوعها الداخلي ، وعلى قدرتها على تفادي إعطاء الفكرة والأسباب لمجموعات من مواطنيها أن يتحملوا بتشكيل حكومات قومية لهم ، أنما هذه الاحلام حول التقسيم والنقاوة المحلية تتجدد وتتغذى على فكرة أن كل المشاكل تبدأ من الحدود ولكن الحقيقة ليست كذلك ، ليس هناك اي ضمان فكري او ثقافي ليبقى شعب ما متحداً وذلك يعتمد على الحذاقة البشرية ، فالسياسة بصفتها مضماراً اذ يتم اقتراح وتقرير عدد من المشاريع لاتهم الهنود كثيراً ، وعند دخول العالم كدولة فصلت الهند لنفسها زياً عصرياً، وسبب هذا الموديل الجديد للهنود مضايقات ومخاطر ، ولكن في الوقت نفسه يأتي مع حريات جديدة ،وتبين الخبرة الهندية صفة الديمقراطية الاعتيادية فهي سيئة ومعقدة ولاترضي احداً ، ولكنها مهمة جداً في الوقت نفسه للحياة البشرية ، ويثبت من ذلك ان البراءة الثقافية والتاريخية تجذب الشعوب الآسيوية إلى فكرة الديمقراطية ، ولكن ذلك

لايعني بالضرورة ان هذه الثقافات او اية ثقافات اخرى مصنوعة لتناسب ضرورات وظروف كل دولة معينة ، وانما هي نضال حذر ويبقى كذلك دائماً(47).

في ضوء الطرح السابق نرى ان إقامة النظام الديمقراطي في الهند وآليته لم يكن بالامر السهل والهين ، ولولا الرؤيا الاستراتيجية التي وضعتها القيادات السياسية المؤسسة للهند الحديثة في بداية الاستقلال لما وصلت الى تلك المرحلة من التقدم في مجتمع متنوع عرقياً ودينياً ولغوياً، ونظراً لمساحة الهند الشاسعة اصبحت الديمقراطية حاجة ملحة لتوليف هذه التركيبة المجتمعية المعقدة في ظل مايعرف بالديمقراطية الفيدرالية ، وضمنت الدولة الهندية ديمومتها واستمراريتها عن طريق بناء المؤسسات السياسية والقضائية والاعلامية والتي تمكنت من خلالها بناء صرح ديمقراطي يشار له بالبنان اخذاً موقعاً متميزاً بين الديمقراطيات العالمية وفي ظل وجود نظام علماني متميز، ولكن اذا ما اسئ استخدام المتغير الديني من قبل القيادات الحاكمة في الهند من حيث استمرارية استخدام النهج التميزي والاقصائي تجاه ملايين من ابناء الشعب الهندي وخصوصاً المسلمين بحجة الاحقية الدينية والغالبية العظمى وغير ذلك من المبررات المساقة للهيمنة على الحقوق والحريات العامة كل هذه الممارسات ستقود قطعاً ومستقبلاً الى تآكل الأمة – الدولة الهندية بالتدريج وسيقود ذلك الى نمو بذور الفناء للديمقراطية الهندية .

الخاتمة

في ظل دراستنا هذه للمجتمع الهندي نرى انها تعيش في ظل تعددية عقائدية وسياسية متميزة منحتها القدرة على اكتساب خصوصية عبر التأريخ ، واستطاعت من خلاله تخطي مصاعب كثيرة وخطيرة وهذه نقاط إيجابية استطاعت من خلالها الهند الحفاظ على وحدة الشعب المتنوع عرقياً ودينياً ولغوياً.

فنتيجة للتنوع المجتمعي في الهند تم اختيار الدولة النظام الفيدرالي والديمقراطية كأساس ومرجعية نافذه للتغلب على هذا المجتمع الزاخر بمشكلات مرحلة مابعد الاستقلال ، فقد تم السماح لكل جماعة عرقية او دينية بإنشاء مؤسسات تعبر عن حاجاتهم وخاصة الثقافية والفكرية ، لانها تعد جزءاً مهماً في بناء الهوية الوطنية الهندية الجامعة ، ولان التعددية الدينية والثقافية كانت قد أسهمت في بلورة النظام الديمقراطي

بشكله الفيدرالي ، فضلاً عن العلمانية فقد كانت هذه العوامل قد أسهمت في بقاء الهند موحدة الى يومنا ، هذا فقد كفل الدستور الهندي لأي مجموعة من المواطنين لهم لغتهم الخاصة وثقافتهم ودينهم ولهم الحق الكامل في حمايتها ، مما يعبر عن ان اي حكم محلي لايحق له أستصدار قوانين تفرض على الاقلية التي تعيش تحت سيادته، وقد كان الدستور الهندي متميزاً من حيث منح وحماية مصالح الأقليات بل وفر اطاراً عاماً حمى فيه افراد تلك الاقليات من اي شكل من اشكال التمييز ، ولكن الواقع اثبت عكس ذلك في مواقع عديدة تعرضت فية الاقليات المسلمة خاصة وغير المسلمة عامة لاشكال من الهجمات الوحشية من قبل الاغلبية الهندوسية وخاصة المتطرفة منها .

وعلية نرى ان العلمانية في المجتمع الهندي مازال يعترضها عقبات كثيرة وفي مقدمتها الطائفية التي ترتكن الى الكراهية والعنف وهي متبادلة في المجتمع الهندي بين الهندوس والمسلمين ، فالهندوس مازلوا يتخوفون من الاسلام الذي قهرهم لحقب زمنية طويلة ، وهو الخطر الداهم بالنسبة لهم الان، اما المسلمون فيتطلعون الى نيل المزيد من حقوقهم المهدورة من قبل الاغلبية الهندوسية والتي تصادر أغلب حقوقهم وعليه مازال امام الهند العلمانية الكثير لكي تتجاوز أخطاء وسلبيات الماضي والتي خلفت امراضاً اجتماعية تهدد بخطر مستقبلي على وحدة الهند الوطنية وهذا مانبه له القيادات الاوائل للهند مثل" نهرو" و"غاندي"، واليوم حزب المؤتمر الهندي الذي عاد للسلطة منذ العام 2009 يحاول ان يستقطب من جديد الأقليات التي تعرضت للاضطهاد من قبل حزب بهارتا جاناتا الهندوسي الذي مال الى التطرف في سياساته ازاء التعامل مع المجتمع الهندي ، فضلاً عن ذلك ان رئيس الوزراء الحالي للهند " نارسيماراو " هو ينتمي للطائفة السيخية ، وهذا يعني ان سياسة حزب المؤتمر الهندي ذا الخلفية التاريخية العريقة ترمي الى التقريب بين الطوائف لا التهميش والاقصاء والتمييز .

ان الهند اليوم تستطيع الحفاظ على وحدتها الوطنية اذا ما استمرت بتقديم ضمانات استمرار الديمقراطية من حيث استمرار عمل الدولة الفيدرالية ذات المبادئ الدستورية من اجل الاستجابة لوجود الاقلية المتمركزة اقليميا والتي تتمتع باختلافات

ثقافية ودينية عن غالبية السكان ، اذ تتمتع الاقليات بكامل حقوق المواطنة في اطار الدولة الوحدوية.

الهوامش والمصادر

1. أحمد سرور، الهند المارد النائم قراءة في المقومات الجيو–سياسية والجيو إستراتيجية ،ترجمة عاطف معتمد عبد الحميد، في مجموعة باحثين في كتاب الهند: عوامل النهوض وتحديات الصعود، الدار العربية للعلوم ناشرون مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة، 2010،ص17– 20.
2. د. ابراهيم المغازي واخرون، الأطلس الآسيوي، تحريرد.محمد السيد سليم ود. رجاء ابراهيم سليم ، مركز الدراسات الآسيوية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 2003، ص441.
3. ظفر الاسلام خان ، مسلمو الهند الظروف المجتمعية والاداء السياسي، قضايا دولية ، اسلام آباد، السنة 7، العدد339، تموز 1996، ص30.
4. ن.مينون، الهند عالم صغير من الديانات والفلسفات ، آفاق الهند ، تصدر عن السفارة الهندية ببغداد، المجلد 7، العدد10،نيسان 1995،ص 28.
5. أحمد سرور، مصدر سبق ذكره، ص21–22.
6. عصام عبد الفتاح ، المهاتما غاندي محرر المقهورين ، دار الكتاب العربي ، دمشق – القاهرة، ص2008، 33–34.
7. مسعود الخوند، الأقليات المسلمة في العالم : أنتشار المسلمين في الدول والبلدان غير العربية وغير الإسلامية ، الشركة/ المجموعة العالمية ، بيروت ،2006، ص89.
8. محمد سعيد الطريحي، الديانة السيخية في بداياتها مزيج من الهندوسية والصوفية الإسلامية، في مجموعة باحثين في كتاب السيخ : عقائدهم وتاريخهم، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع ، دمشق، 2009، ص9.
9. عاطف معتمد عبد الحميد، المسلمون في الهند عقبة مانعة أم قوة دافعة، في مجموعة باحثين في كتاب الهند : عوامل النهوض وتحديات الصعود ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، 2010،ص 40–41.
10. . د.أبراهيم المغازي،مصدر سبق ذكره، ص 442.

11.أحمد سرور، مصدر سبق ذكره، ص29–.30

12. د.أبراهيم المغازي، مصدر سبق ذكره، ص442.

13. د. محمد حبيب الرحمن ، اللغة العربية وآدابها في ولاية بيهار مجلة ثقافة الهند ،المجلس الهندي للعلاقات الثقافية ، نيودلهي ، المجلد 56، العدد1، 2005، ص.146

14. المصدر نفسه، ص .135

15. د. همايون كبير، التراث الهندي من العصر الآري إلى العصر الحديث، ترجمة ذكر الرحمن، مراجعة عمر الأيوبي ، ط1، أبو ظبي للثقافة والتراث ،كلمة ، 2010، ص .49

16. المصدر نفسه، ص ص49، 51،وينظر ايضاً:عبد الرحمن عبد العال، قيم الثقافة الهندوسية والتنمية في الهند، في مجموعة باحثين في كتاب القيم الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،2007، ص .278.

17.احمد سرور، مصدر سبق ذكره،ص36.

(*)جواهر لال نهرو ولد في العام 1889لأب كان محامياً ناجحاً وطموحاً من طبقة البراهمة أرسله أبوه لمتابعة التعليم في هارو وكامبريدج في وإنر تمبل بلندن، عاد الى مدينة الله آباد لممارسة المحاماة، وترأس والده " مونيلال نهرو" المؤتمر الوطني الهندي وهو أحد الهيئات التي كان بوسع الهنود أن يفاوضوا عن طريقها مستعمريهم البريطانيين ، وقد اقتحم ميدان السياسة القومية بعد رجوعه الى الهند وارتبط بعلاقة قوية مع المهاتما غاندي، ففي عام 1920 انضم نهرو الى غاندي ابتكر منظوراً دولياً راديكالياً في الثلاثينيات من القرن االعشرين، وفي العام 1929 ، خلف نهرو والده كرئيس للمؤتمر الوطني الهندي و سجن لمدة عشر سنوات من قبل الحكومة البريطانية وشكل سياسة بلده بشكل حاسم بوصفه رئيس الوزراء الاول للهند منذ العام 1947، توفي في العام 1964، ينظر :سونيل خيلناني، فكرة الهند، ترجمة مجيب الرحمن،، مراجعة عمر الايوبي و رعد بندر، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث: المجمع الثقافي ،كلمة، 2009، ص284.

18.محمد بن جماعة، الهوية والمواطنة الهوية الدينية والهوية الوطنية " التعددية الثقافية " في تجارب الدول المعاصرة ، الشبكة الكترونية الدولية ، موقع التنوع الاسلامي، 14/ تموز، 2010، ص2–3.

19. المصدر نفسه، ص .2.

20. عاطف معتمد عبد الحميد، مصدر سبق ذكره،ص44–45.

(*) حزب المؤتمر الهندي تأسس في العام 1885 وقامت بريطانيا بتأسيس هذا الحزب، ومن خلال هذا الحزب تم أحياء القومية الهندوسية الوثنية القديمة لتكون عوناً في حربها ضد الإسلام والمسلمين في شبه القاره الهندية وفي العام نفسه أنشأ بعض الهنود المتأثرين بالثقافة الاوروبية حزب المؤتمر القومي الهندي الذي تم الدعوه إليه أساساً لمناقشة بعض القضايا السياسية وهو تكون نواة لعمل السياسي الهندي ضد المستعمر البريطاني،ولجأت بريطانيا الى تنفيذ سلسلة من الخطوات الرامية الى خلخلة حركة المقاومة داخل هذا الحزب وقمعها بمساعدة لجان وأعضاء من داخله ، ونتج عن ذلك انتشار المذابح والمجازر على يد جنود الاحتلال البريطاني ، والتي راح ضحيتها الآف المسلمين في كل مكان بالهند ،، كما تم زرع العصبية الجاهلية داخل المجتمع المسلم ، اذ قسموا المسلمين إلى طوائف إجتماعية مختلفة وأجبروهم على تسجيل أنفسهم في دفاتر رسمية حسب هذا التقسيم الطائفي ، وتم العبث بمناهج التعليم لخدمة سياسة الاحتلال البريطاني مما جعل المسلمين ينفرون من المدارس العلمانية خوفاً على عقيدة أبنائهم ، ينظر:عصام عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص17–18 .

(*) الابهاي باتيل ولد في العام 1875 ، وهو زعيم المؤتمر من أحمد آباد لعب دوراً حاسماً في دمج الدويلات الأميرية في الاتحاد الهندي بعد الاستقلال ، تمتع بسلطة كبيرة بوصفه نائب رئيس الوزراء ووزيراً للشؤون الداخلية من العام 1947–1950 عارض اتجاه الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي الذي تبناه نهرو توفي في العام ، 1950 ينظر:سونيل خيلناني، مصدر سبق ذكره، ص284.

(*) راجندرا براساد ولد في العام 1884 وهو محامي وزعيم حزب المؤتمر ، هو من ولاية بيهار واصبح رئيس الدولة الهندية من العام 1950–1962 ، توفي في العام 1963، ينظر: سونيل خيلناني مصدر سبق ذكره، ص .285

21.سونيل خيلناني، فكرة الهند، ترجمة مجيب الرحمن ص 55–56.

(*) المهاتما غاندي (موهانداس كارامشاند غاندي) ولد في الثاني من تشرين الاول العام 1869 في بلده صغيره تدعى (بوربااندر)وتعني باللغة الهندية المدينة البيضاء وهي احدى المدن الساحلية شامل مومباي ، وكانت اسرته هندوسية متعصبة ،

وتنتمي الى الطبقات الاجتماعية في الهند تسمى طبقة (المودة بانيا)، وهي طبقة متفرعة من طبقة خاصة بالتجار تعرف بطبقة الفايشيا، وكان اسم العائلة غاندي يعني بالغة الكوجاراتيه بقال ، وعرف عن عائلة انها محافظة

وطبقاً للتعاليم والاعراف الهندوسية تزوج غاندي وهو في الثالثة عشر من عمره من أمرأة تدعى" كاستورباي" وعمرها وقتها اثنا عشرة سنة وصفها في مذاكراته بأنها أهم انسان في حياته وسجنت بسببه أكثر من مره ،ذهب في ايلول من العام 1888 الى انكلترا لدراسة القانون بجامعة (لنكولنز إن)، ومكث فيها لمدة 3 سنوات كطالب فقير يهتم فقط بدراسته وفي 10 حزيران العام 1891 حصل غاندي على إجازة جامعية تخوله للعمل كمحام ، ذهب غاندي الى دربان في جنوب افريقيا في العام 1893 ليسوي احدى القضايا واعتقل غاندي في جنوب افريقيا اكثر من مرة لدفاعه عن حقوق الهنود هناك ورؤية لاوضاع الهنود المزرية ،ونال شهرة واسعة وبدا اسم غاندي يتردد على السنة الجميع ، وتعد الحقبة التي عاشها غاندي في جنوب افريقيا بين (1893-1915)، من اهم مراحل تطوره الفكري والسياسي ، يعد غاندي ابرز زعيم شعبي على مستوى الهند والعالم ، وناضل ضد الاحتلال البريطاني ففي العام 1919 حدثت مذبحة(أمري ستار) لتؤكد طغيان وفساد الحكم البريطاني فقد قام احد الضباط الانكليز بإعطاءاوامره بإطلاق النار عشوائياً ضد تجمع غير مسلح للمواطنين الهنودمماأدى الى مقتل مايقارب 400 شخص ، ، دعا غاندي الى تنوع اساليب مقارعة الاستعمار البريطاني ، ففي العام 1920 بدأ بتطبيق برنامج النسج والحياكة اليدويان حتى لايعتمدون على القطن البريطاني المستورد ، وبعدها بعشر سنوات في العام 1930 دعا اتباعه للعصيان المدني والعمل على الغاء قانون الملح الذي رفع ضريبة انتاجه لصالح التجار الانكليز ، واستمر هكذا في مواجهة الاحتلال البريطاني و تم اغتيال غاندي في العام 1948 على يد (ناثورام فنياك جودس)، وهو أحد المحررين العاملين بجريدة (هندور اشترا)، التي لم تكف يوماً عن اتهام غاندي بخيانة قضية الهندوكيين بتسامحه مع المسلمين، ينظر بالتفصيل: عصام عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص25-93.

(*) انديرا غاندي من مواليد العام 1917وهي ابنة جواهر لال نهرو تزوجت من فيروز غاندي في العام1942 ، لديها ولدان هما سنجاي وراجيف ، ودخلت الى عالم السياسة في اواخر عقد الخمسينيات من القرن الماضي ، انتخبت لتخلف شاستري رئيسة للوزراء الهند في العام 1966 ، قادت الحرب ضد باكستان في العام 1971 ، ما ادى الى انفصال باكستان الشرقية عن الغربية وقيام دولة بنغلاديش اعلنت حالة الطوارئ في العام 1975، وقامت بإجراء انتخابات في العام 1977 وخسرت فيها ثم عادت رئيسة لوزراء الهند في العام 1980 ، اغتيلت في العام 1984 على أيدي حراسها من طائفة السيخ، ينظر سونيل خيلناني، مصدر سبق ذكره، ص .279

22. عصام عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص 93-94 ، وينظر: مسلمو الهند أقلية بل أكثرية تحتاج الى إعادة النظر، الشبكة الكترونية الدولية،مفكرة الاسلام، 2011، ص.1

23.المصدر نفسه،ص 1-.2

24.عاطف معتمد عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص48-.50

25.أحمد سرور، مصدر سبق ذكره، ص22-.23

26.الفريد ستيبان وجوان ج.لينز،ويوجندرا يادف، بزوغ الأمم الدولة ، مجلة الديمقراطية ،الشبكة الكترونية الدولية ، المجلد 21، العدد3، 2010، ص.10

27.علمانية الدولة الهندية والعنف الطائفي، الشبكة الكترونية الدولية.sharia.law.emory.edu.com,p.1

28. المصدر نفسه،ص1-.2

29.همام هاشم الآلوسي، السيخ في الهند: صراع الجغرافية والعقيدة ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة،2001، ص 24-.25

30.المصدر نفسه، ص 25-.26

31.علمانية الدولة الهندية والعنف الطائفي،مصدر سبق ذكره،ص.2
32.المصدر نفسه، ص2–.3
33.سونيل خيلناني، مصدر سبق ذكره،ص38–.39
34.محمد سعد أبو عامود،الهند من أكبر مستعمرة الى اكبر ديمقراطية : الديمقراطية في الهند الواقع والمستقبل ، الشبكة الكترونية الدولية ، موقع الاهرام الرقمي ، مؤسسة الاهرام، ص.3
35.مارك جورجنسماير وكاتارينا كينفال وتيد سفينسون، صعود القومية الدينية : حالة الهند، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد103، 2012، ص .25
36. المصدر نفسه، ص 27–.28
37.المصدر نفسه، ص .28
38 عاطف معتمد عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص.51
39.المصدر نفسه، ص 51–.54
40.المصدر نفسه، ص .54
41.مارك جور جنسماير واخرون ، مصدر سبق ذكره، ص33–.34
42.مشير الحسن ، مسلمو الهند بين التطرف والاعتدال ، ترجمة عبد الحفيظ الندوي، هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث ، الامارات العربية المتحدة ، مشروع كلمة للترجمة ، 2009، ص .262
43. المصدر نفسه، ص .263
44.المسلمون في الهند نمو عددي واهمال متزايد ، الشبكة الكترونية الدولية ، الهند اليوم، 2013/3/28
45 عبد الرحمن عبد العال ، مصدر سبق ذكره ، ص 294–295..
46. مارك جور جنسماير واخرون ، .مصدر سبق ذكره ، ص .47
47. سونيل خيلناني، مصدر سبق ذكره،ص 262–263.




نداء الهند